

الترتيب وهو كما لو كان ثابت ذلك بديل وغيره والعقد الاجمالي بعده ويكون  
المقصود من استدل لا يهتد الاية تكية الا اذ اقلت انما النزاع في كون ذلك مستند  
على المطلوب فانما يكون كذلك اذا دل وحده عليه مع قطع النزاع سائر الاية  
فانما للتعاقد لا يجوز الاستدلال **قوله** ويفهم هذا تعليلا صاحب الطهارة اي فيهم  
كون التماس من قبيل الثاني من تعليلا لا لطفه بالاشك في كون على سبيل العادة  
وهو التعلل والرجل التعلل ليس التعلل والتمس في التبرع ان يرد باليد **قوله**  
وسح الرقية والخلط فانه سحر بعبارة في الظاهر **واعلم** ان مع آداب  
الوضوء واستقبال القبلة معذرة وذلك خضاره واذا خال خضره صاخ اذ نسيه و  
تقدم الوضوء على الوقت لغير المعزور وحركه خاتمة الواجب وعدم الاستعانة بغير  
وعدم التكلم بكلام الناس والتلبس في مكان مرتفع وتجنب بين نية القلب وفعل اللسان  
والنسيه مع خضول كل عضو والذعا بالانور وعذره والصلوة على النبي دم بعده وان  
يقول بعد الفراغ اللهم اجعل من الثوابين واجعله من المطهرين ويشرب من فضل  
فانما استقبال القبلة وتوضا من انما خذف **وكلمه** كرم الوجه بالماء والابراف  
فيه وتثلث المسح بما وجد ذكره اليقين وتغلي في جوارح الارواح بمسوط كره ان  
بما واحد لا بأس به وبما برعية وقى التمهيد ولا يكره الطهارة بالماء المسخن الغاف  
ويكره بالمشتم لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها حين سحنت الماء بالشمس لتفعل  
يا جبريل فأتيت بوردت البرص **قوله** وناقضه لما فرغ من بيان الوضوء وسنته وسجده  
براه بما فيها من العوارض اذا العارض متاخر في المعروض **واعلم** ان النقض  
اصناف الى الاجسام يراودها ابطالها ليلها وهي اضيف الى المعاني يراودها اخراج

في  
الاجسام  
التي  
يها  
الاصناف  
الى  
الاجسام  
يها  
الاصناف  
الى  
الاجسام

تأبو

لها هو المطلوب به والمطلوب هاتم الوضوء استباحة الصلوة والمضامناض الى  
الصلوة المؤثرة في اخراج الوضوء وتما هو المطلوب بكل ما يخرج من التسليم اي حذف  
كل ما يخرج من القبلة والذرة والذرة وانما قد رنا المنصف تصحح الخلل فان جعل الذرات  
على العجز غير صحيح لا يقال قد تقدم ان لحدت شرط الوضوء فكيف يكون على النقض  
لا تدر على النقض كما كان وشرط لوجوب ما سيكون فلا تاتي فيهما والاراد في التفسير  
سبيل التي في ندرج الاشكال وهو ان يقال قال لليس في الطهارة وما خرج يغسل اول  
يعد غسل مع ان خرج ما يخرج ينقض الطهارة فيكون محذورا قيا على التي فعل  
هذا يلزم ان لا يعل على لان الطهارة شرط في حق الميت كما في حق الحي عليه  
فاذا قلنا في الحي يندرج لحدوثه لا يكون محذورا **قوله** وفي اختلاف المشايخ  
اي في كون الرجح المذكورة ناقضة لاختلاف المشايخ اذا المذكور في الكفاية  
ان يخرج المعتاد لا ينقض واليهود على انها غير ناقضة لان الرجح لا يبيح في حق  
النجاسة والقبل والفرج غير محل الوطى لا النجاسة فليجاء بالرجح النجاسة  
والرجح طاهر من نفسه وهذا اختيار صاحب الهداية وخرج نحو انها ناقضة لعلوم  
النقض ولا تبيح في حق النجاسة ظاهر اولها الوصل اليه شي ثم عاد نحو  
لحقيقة فغض الوضوء لانه لا تنفك عن النجاسة كمنها خلاف ظاهر الرواية فعلم  
من هذا ان قبيل الشارح للنقض الوضوء وانما تلك الرجح ليس كما ينبغي بل  
الاولي ان يتعل خصا وطم خرج من احداهما ودم يخرج من الذرة ودم الاستحباب  
والبول والمذي والمذي والودي فانها ناقضة بالاتفاق اللهم الا ان يكون وضوء  
علام الاختلاف **واعلم** انه اختلف في ان عين الرجح تحبس لم تحبس

ان الرجح لا يبيح في الرجح  
وانما اختلاف في  
الرجح